

١٥٩/٣٨ - حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د - إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير إلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي أكدت فيه الجمعية العامة على التنمية الزراعية والريفية وعلى استئصال الجوع وسوء التغذية بوصفها من أهداف العقد الرئيسية ،

وإذ تشير أيضاً إلى برنامج عمل مؤتمر الأغذية العالمي^(٥١) الذي يتضمن الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمدته المؤتمر^(٥٢) ، وإعلان المبادئ وبرنامج العمل للذين اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٥٣) ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٨٦/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٤٥/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ،

وإذ تسلّم بالأولوية العالية المعلقة على الأغذية والزراعة والتزام افريقيا وتصميمها على تكريس مواردها المحدودة على سبيل الأولوية للتنمية الزراعية حسب ما جاء في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا وطبقاً لها^(٥٤) ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا قد تدهورت خلال العقدين الماضيين تدهوراً شديداً أسفر عن هبوط نصيب الفرد من إنتاج الأغذية وحدثت تأثيرات ضارة على معايير التغذية التي هي دون الاحتياجات الأدنى بكثير ،

(٥١) انظر : تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 75. II. A. 3) الجزء الأول .

(٥٢) المرجع نفسه ، الفصل الأول .

(٥٣) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول .

(٥٤) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

وبصفة خاصة عن طريق زيادة مساعدته للمعونة الغذائية والمدخلات الزراعية على أساس عاجل ؛

٢٩ - تحييط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٥٥) ، وتطلع إلى الاستعراض الشامل الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٤ بشأن التقدم المحرز في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛

٣٠ - تطلب إلى الحكومات المعنية أن تطبق الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في إطار خططها وأهدافها الوطنية وطبقاً لتوصيات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بصيغتها المعتمدة ؛

٣١ - تؤيد إقامة آليات إقليمية لتقليل التعرض لنقص الأغذية وسوء التغذية وهبوط مستوى التغذية ، وفي هذا الصدد ، ترحب بإنشاء لجنة العمل المعنية بالأمن الغذائي والإقليمي مؤخراً ؛

٣٢ - تؤكد أهمية تنمية مصادد الأسماك للتوسع في الإمدادات الغذائية والتحسينات الغذائية ، وتؤيد مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعقد مؤتمر عالمي معني بإدارة وتنمية مصادد الأسماك في عام ١٩٨٤ ؛

٣٣ - تؤكد أهمية تربية الماشية وتنمية مصادد الأسماك في استراتيجيات وخطط وبرامج البلدان النامية ، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الموارد الضرورية إلى الهيئات الدولية ذات الصلة لإنجاز الدراسات في هذه المجالات بغرض زيادة مساهمتها في تنمية القطاع الغذائي والزراعي ؛

٣٤ - تحييط علماً مع الارتياح بقيام مجلس الأغذية العالمي بإعداد تقييم خاص ، من أجل دورته العاشرة في عام ١٩٨٤ ، لما أحرز من تقدم وما يتعين القيام به مستقبلاً من مهام لتحقيق أهداف مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤^(٥٠) ؛

٣٥ - تحث مجلس الأغذية العالمي ، في إطار ولايته ، على تعبئة وبذل جهود أكبر في نضاله للتغلب على الجوع ، ومواصلة استعراض مشاكل وقضايا السياسة الرئيسية وتقديم تقارير عنها ، ومواصلة القيام بدور آلية التنسيق في مجال الأغذية ومسائل السياسة الأخرى المتعلقة بذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ١٠٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

(٥٠) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/38/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ٧ .

للأغذية والزراعة والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قد أبرزت أزمة الإمدادات الغذائية التي تزداد سوءاً والتي أسفرت عن تزايد الجوع وسوء التغذية اللذين يؤثران على ما يصل مجموعه إلى ١٥٠ مليون شخص في اثنين وعشرين بلداً أفريقياً .

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن الاجتماع الرفيع المستوى للبلدان الأفريقية المعنية والبلدان المانحة المحتملة ، الذي عقده المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ لم يسفر حتى الآن عن توفير الموارد الإضافية للمعونة الغذائية اللازمة التي بلغ تقديرها ٣٢ مليون طن من جانب فرقة العمل الخاصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ، منها مليون طن على الأقل لا بد من توفيرها في الشهور المقبلة ، بما في ذلك ٧٠٠ ٠٠٠ طن لحالات الطوارئ في الأشهر القلائل القادمة وذلك بغية الإبقاء على الإمدادات المقدمة إلى الاثنين والعشرين بلداً المتأثرة .

وإذ تلاحظ الحالة الاقتصادية الراهنة غير المواتية في العالم التي تتجلى ، من بين جملة أمور ، في ضعف أسواق التصدير الأجنبية والعجز في موازين المدفوعات وارتفاع أسعار الفائدة مما أدى ، بالإضافة إلى ركود المعونة في بعض الأحوال وغيرها من العوامل ذات الصلة ، إلى إضعاف قدرة البلدان الأفريقية بشكل خطير في المحافظة على مستوى معقول من إنتاج الأغذية والزراعة ، وتغطية جوانب العجز في الأغذية عن طريق الواردات التجارية ، على السواء .

١ - تعيد تأكيد قراراتها ٦٩/٣٥ و ١٨٦/٣٦ و ٣٤٥/٣٧ وتطالب بتنفيذها بالكامل بصورة عاجلة ؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن حالة الأغذية والزراعة في أفريقيا^(٥٥) ، وبشأن حالة تكنولوجيا الأغذية والزراعة في أفريقيا^(٥٦) ؛

٣ - ترحب بالنتائج والتوصيات التي اعتمدتها الدورة الوزارية التاسعة لمجلس الأغذية العالمي^(٥٧) وخاصة تلك المتصلة بالمنطقة الأفريقية ؛

٤ - تحيط علماً مع التقدير بمبادرة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب ، لعقد اجتماع خاص بشأن حالة الإمدادات الغذائية في أفريقيا ، وتحت المجتمع الدولي على أن يستجيب بصورة إيجابية وفورية للدعاء الموجه من المدير العام للتخفيف من خطورة حالة الإمدادات الغذائية الراهنة في أفريقيا ؛

وعن زيادة مفزعة في عدد الأفراد المتعرضين لسوء التغذية والجوع والتضور ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء الاستنزاف المتزايد والمؤلم للعملة الأجنبية السحيحة الناجم عن تزايد اعتماد البلدان الأفريقية على واردات الأغذية نتيجة للنقص الحاد في الأغذية ، مما أضر بالتنمية الشاملة فيها ،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضاً لزحف الصحراء المستمر ومشكلة الجفاف المتكررة في بلدان كثيرة من أفريقيا ، وهما من الأمور التي ما انفكت تزيد من حدة مشكلة الأغذية في تلك القارة ،

وإذ تسلّم بأن أزمة الإمدادات الغذائية قد ازدادت سوءاً بعوامل مثل ضعف معدل هبوط الأمطار ، وحرائق الأدغال وشدة إصابة المحاصيل بالآفات بدرجة غير عادية ، وتفشي أوبئة أمراض الحيوانات ، وأوجه النقص المزمنة في مدخلات الإنتاج ،

وإذ تسلّم بأن مسؤولية زيادة الإنتاج الغذائي والزراعي تقع في الدرجة الأولى على عاتق البلدان النامية ذاتها ، وبأن هناك جهداً متزايداً والتزاماً متعاظماً من جانب البلدان النامية للتعبئة بتنمية قطاعي الأغذية والزراعة فيها ،

وإذ تعترف بدور استراتيجيات القطاع الغذائي التي انبثقت عن مجلس الأغذية العالمي كوسيلة يمكن للبلدان النامية المهتمة بالأمر أن تستعين بها في وضع منهج متكامل لزيادة الإنتاج الغذائي وتحسين الاستهلاك واجتذاب الموارد الدولية الإضافية اللازمة ،

وإذ تؤكد من جديد النداء الوارد في خطة عمل لاغوس فيما يتعلق بتطبيق سياسات لتوفير الحوافز لزيادة الإنتاج وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين مع العمل في الوقت نفسه على حماية مصالح المستهلكين الفقراء ،

واقتراناً منها بأن زيادة الدعم الدولي لمكافحة الجفاف والتصحر وأوبئة أمراض الحيوانات وإصابة المحاصيل بالآفات وخسائر ما بعد الحصاد هو ، ضمن مشاكل أخرى ، أمر حاسم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في أفريقيا ،

واقتراناً منها كذلك بأن تدابير الدعم الدولية يمكن أن تعزز جهود البلدان الأفريقية لسد الفجوات التكنولوجية والإدارية وفجوات الموارد المالية التي تعيق الإنتاج الغذائي والزراعي في أفريقيا ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي التي أنشأها المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة

(٥٥) A/38/377

(٥٦) A/38/280-E/1983/93

(٥٧) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/38/19) ، الجزء الأول .

(ب) تحقيق تقدم كبير صوب تخفيض ٥٠ في المائة من خسائر ما بعد الحصاد عن طريق عدة أمور منها تشييد مرافق التخزين ؛

(ج) تحسين الهياكل الأساسية للنقل لتسهيل توزيع الأغذية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ؛

(د) دعم جهود البحث المحلية عن طريق البحوث الزراعية الموسعة والأكثر فعالية ، مع التركيز بصفة خاصة على تربية الحيوانات ، والبذور المحسنة وتوفير القدر الكافي من الأسمدة والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد الكيميائية المناسبة للظروف الأفريقية ؛

٩ - تحث كذلك جميع الأجهزة والمؤسسات وهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على توسيع نطاق برامجها التدريبية بغية تعزيز القدرات الوطنية من أجل إعداد وتنفيذ مشاريع القطاع الزراعي ومراقبتها وتقييمها ؛

١٠ - تطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة دعمه للجهود التي تضطلع بها البلدان الأفريقية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لزيادة الانتاج الغذائي وذلك بجملة طرق منها قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمنظمات الأخرى المشتركة في تمويل التنمية الزراعية ، بتقديم مساعدات مالية وتقنية إضافية لأفريقيا على سبيل الأولوية وعلى أساس الأجل الطويل ، وزيادة قروض البنك الدولي إلى القطاع الزراعي في أفريقيا ؛

١١ - تسلّم بأن إعلان سنة دولية لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للأغذية والزراعة في أفريقيا ، سيكون وسيلة مفيدة لتركيز الاهتمام الدولي على المشكلة ويمكنه أن يعجّل بالعملية التي تفضي إلى تحقيق تحسن كبير في الإنتاج الغذائي والزراعي في أفريقيا ؛

١٢ - تلاحظ أن تقرير الأمين العام بشأن حالة تكنولوجيا الأغذية والزراعة في أفريقيا^(٥٦) غير كامل في بعض النواحي وأن البيانات لا يزال يجري جمعها ، وترجو أن يوضع تقرير مستكمل ويقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٣ - ترجو الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار .

٥ - تؤيد النداء العاجل الموجه من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصالح اثنين وعشرين بلداً أفريقياً يتهددها نقص الأغذية ، وتحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لذلك النداء بتقديم المعونة الغذائية الإضافية المطلوبة والتي تبلغ ٣٢ مليون طن حسب تقديرات فرقة العمل المشتركة ، والتي يجب توفير حد أدنى منها يبلغ مليون طن في الشهور القادمة تشمل ٧٠٠ ٠٠٠ طن يتعين تقديمها على الفور للإبقاء على إمدادات الأغذية المقدمة إلى البلدان المتأثرة و ٧٦ مليون دولار قيمة مدخلات زراعية من أجل إصلاح الزراعة وتربية الحيوان ؛

٦ - تعترف بدور المجتمع الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ، ومجلس الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنك الدولي ، في تعبئة المعونات الغذائية والمساعدات الزراعية لأفريقيا ، وترجو البلدان المانحة الحالية والجديدة أن تزيد الموارد اللازمة لتلبية احتياجات أفريقيا من المعونة الغذائية والتنمية الزراعية ؛

٧ - تحث جميع البلدان الأفريقية على مواصلة إعطاء أولوية للأغذية والزراعة وفقاً لخططها وبرامجها الإنمائية الوطنية ، والاستمرار في تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة إنتاجها الغذائي والزراعي زيادة كبيرة بما يتفق وخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منوروفيا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، وفي هذا السياق ، تؤكد من جديد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به استراتيجيات الأغذية الوطنية وخططها وبرامجها في هذه العملية ؛

٨ - تحث المجتمع الدولي على أن يكمل ، عن طريق زيادة المساعدة المالية والتقنية على أساس الأولوية والأجل الطويل ، الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف والأغراض الواردة في خطة عمل لاغوس المتعلقة بالأغذية والزراعة^(٥٨) ، مع مراعاة توصيات وزراء الأغذية والزراعة الأفريقيين في المؤتمر الإقليمي الثاني عشر لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بأفريقيا^(٥٩) ، ولأسس الأهداف التالية ؛

(أ) تحقيق تحسن كبير في حالة الأغذية فيها وإرساء أسس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات الحبوب والماشية والأسماك ؛

(٥٨) A/S-11/14 ، المرفق الأول ، الفصل الأول .

(٥٩) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر الإقليمي الثاني عشر لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بأفريقيا ، الجزائر ، ٢٢ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ (ARC/82/REP) .